انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري 1830 – 1900

فؤاد عزوز

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

fouadazzouz9@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/10/04؛ تاريخ القبول:2020/02/18

Title – The repercussions of French real estate policy on Algerian society

azzouz fouad

Abstract:

Since the beginning of the French occupation of Algeria, the French administration has pursued an elaborate plan, which aims not only to seize the Algerian territory and its economic resources and to control its policy, but also aimed at further extending the elimination of the Algerian entity through which the eradication of the elements Therefore, this policy ends with the consolidation of the French colonies in it, and the adoption of this policy, which covered all spheres of life: political, economic, social and cultural, has dire effects on Algerian society. Through this article

Keywords: Immigration, land, colon, real estate, identity.

الملخص:

إنتهجت الإدارة الفرنسية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر خطة مُحكمة، لا تهدف من خلالها إلى الاستيلاء على الأرض الجزائرية و خيراتها الاقتصادية و التحكم في سياستها فحسب، بل كان يرمي إلى أبعد من ذلك، و هو القضاء على الكيان الجزائري الذي يتم من خلاله

محو مقومات الشخصية الجزائرية، ومن ثمة القضاء على هويتها و بذورها الأصيلة، وبالتالي تنتهي هذه السياسة إلى تثبيت أركان الاستيطان الفرنسي فيها ، و كان لإتباع هذه السياسة التي شملت جميع المجالات الحياتية: السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية آثارا وخيمة على المجتمع الجزائري ، سنركز عليها من خلال هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: الهجرة ، الأرض ، الكولون ، العقار ، الهوية.

مقدمة :

انتهج الاستعمار الفرنسي منذ دخوله الجزائر خطة مُحكمة، لا يهدف من خلالها إلى الاستيلاء على الأرض الجزائرية و خيراتها الاقتصادية و التحكم في سياستها فحسب، بل كان يرمي إلى أبعد من ذلك، و هو القضاء على الكيان الجزائري الذي يتم من خلاله إلى محو مقومات الشخصية الجزائرية، و من ثمة القضاء على هويتها وبذورها الأصيلة، و كان لإتباع هذه السياسة التي شملت جميع المجالات الحياتية: السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية آثارا وخيمة على المجتمع الجزائري، و في ما يلي تفاصيل ذلك :

1 ـ من الناحية الاقتصادية :

على الرغم من أن الوثيقة التي أمضاها الداي حسين ودي بورمون عشية احتلال مدينة الجزائر نصت على احترام مقومات الشعب الجزائري، و بما فيها الحريات الفردية و الممتلكات الخاصة، إلا أنّ سلطات الاحتلال الفرنسي أقدمت منذ الأشهر الأولى على اتخاذ مجموعة من المراسيم و القوانين التي تبيح بموجبها الاستيلاء على الأراضي الجزائرية الزراعية، و كان أخطر هذه القوانين: قانون المصادرة الذي

بموجبه تم الاستيلاء على آلاف الهكتارات من الأراضي، سواء أكانت فردية أو جماعية.

أ/ فرنسة الأراضي :

إن الهدف الأساسي من القوانين العقارية الفرنسية هو فرنسة الأراضي أي إخضاعها للقانون الفرنسي المبني أساسا على الملكية الفردية و حق المالك في التصرف المطلق دون قيود أخلاقية أو دينية (رشيد فارح، 2007 : 119) ، و يظهر ذلك من خلال قول اليكسي دول طوكفيل : ﴿ الوقت الذي يكون فيه السكان الأهالي في حاجة إلى وصاية هو خصوصا الوقت الذي يصلون فيه إلى الاختلاط بالأوروبيين المدنيين، و يجدون أنفسهم كليا او جزئيا خاضعين لموظفينا و لقوانيننا﴾(ألكسي دو توكفيل ، 2005 : 130) ، وذلك رغبة في تلبية مطالب الآلاف من المستوطنين القادمين من شتى أنحاء أوروبا في الحصول على أجود الأراضي.

إن ذلك يعني ببساطة استبعاد أحكام الشريعة الإسلامية من المعاملات العقارية و نتيجة ذلك إباحة التصرف في أملاك الأوقاف و استيلاء الدولة الفرنسية على الأوقاف الخيرات لا سيما المخصصة للأراضي المقدسة (مكة والمدينة) وأيضا استبعاد حق الشفعة في الأراضي لأنه لا يتوافق مع القانون الفرنسي و يشكل عائقا أمام البيوع العقارية من الأهالي لفائدة المعمرين(رشيد فارح ، 2007 : 119).

لقد رمت كل القوانين العقارية الممنهجة وفق خطة استيطانية شاملة إلى فرنسة الأراضي الجزائرية وإخضاعها لأحكام القوانين الفرنسية.

و منذ صدور قانون 1897، عرفت عملية فرنسة الأراضي الجزائرية منعرجا خطيرا فقد استغل المعمرون الظروف الصعبة التي مرّ بها الجزائريون منذ مطلع الفرن العشرين، خاصة خلال سنوات 1904، 1909، 1912 ، في شراء المزيد من الأراضي من الجزائريين، مستخدمين في ذلك ألف طريقة على حد تعبير أحد الكتاب الفرنسيين، و هكذا حصل المعمرون على 277.428 هكتار خلال الفترة ما بين 1899-1908م، وخلال الحرب العالمية الأولى فقد الفلاحون الجزائريين مساحات معتبرة قدّرت ب : 80.000 هكتار(صالح حيمر ، 2014 : 95).

ب/ تقليص أراضي العرش و تجزئتها إلى ملكيات فردية :

منذ دخول القوات الفرنسية إلى الجزائر وجدت نمط غريب في طريقة استغلال الأرض و هي طريقة الاستغلال الجماعي للأراضي و هو ما يعرف بالملكية الجماعية، فكانت القوانين التي أصدرتها طيلة القرن التاسع عشر ذات هدف و هو القضاء على الملكيات الجماعية و تحويلها إلى أملاك فردية و خوصصتها حتى يسهل بعد ذلك الاستيلاء عليها.

لقد أدت السياسة الاستعمارية في المجال العقاري إلى فقد الجزائريين لأملاكهم خصوصا الأراضي الخصبة- و انحصارهم في أراضي أقل خصوبة أو شبه جرداء(رشيد فارح ، 2007 : 120).

ج/ توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب :

ان رغبة فرنسا في زراعة الكروم بالجزائر كانت أحد العوامل الهامة وراء استحواذها على المزيد من الأراضي الفلاحية لزرعها كروما يحوّل عنبها إلى نبيذ ، و قد احتلت فكرة زراعة الكروم في الجزائر اهتماما

متزايدا لدى القيادات السياسية الفرنسية في بداية الاحتلال، و يظهر ذلك من خللا ما صرحت به السيدة ﴿ ايليزا آرسون ﴾ (M^em Elysa Arson)ابنة مارسيل ريتشي (Marcel Richier)إذ تقول: ﴿ أرسل أبي في مهمة خاصة إلى الجزائر، كلف بها بغرس أول ساق للكروم بالمستعمرة الجزائر﴾. (عدة بن داهة ، 2012 :209).

لقد أدى التطور الكبير في عملية الاستيطان في الجزائر إلى انتهاج المعمرين سياسة توسعيّة في زراعة العنب، فلقد بدأ التوسع الكبير في زراعة الكروم و ذلك نتيجة تراجع مساحاتها من 2.5 مليون هكتار 1870 إلى 1.8 مليون هكتار عام 1890 في فرنسا نتيجة الإصابة بمرض الفيلو كسيرا Phylloxeraعلى أشجار العنب عام 1885، أي أن فرنسا أرادت تعويض خسارتها لهذه الزراعة في فرنسا بتوسيعها بالجزائر و ذلك على حساب محاصيل الحبوب و خاصة القمح الذي كان أساسيا في الزراعة الجزائرية، و هذا ما ترتب عنه ارتفاع في أسعار المواد الغذائية خاصة الحبوب.

لقد كان هدف الإدارة الفرنسية و معهم المعمّرون هو تحويل البنية الزراعية التقليدية في الجزائر المتركزة لعلى الحبوب (زراعة معاشيه) إلى بنية جديدة تجارية تعتمد في الأساس على الكروم.

د/ الدخول في الاقتصاد النقدي :

كان الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال في إطار القبيلة اقتصاد الاستهلاك الذاتي، و كانت بعض المبادلات مع الخارج تتم على قاعدة المقايضة، بم يكن الذهب والفضة اللذان يلعبان دور النقد، سوى معادلتين للتبادل ليس أكثر، و كان استعمالهما استثنائيا لم يكن شعور الحاجة إلى النقد لأن

الإنتاج بم يكون موجها نحو الخارج بل نحو الاستهلاك الداخلي المباشر، وحتى النظام الضريبي الموجود آنذاك، فقد كان متكيفا تماما إذ يمكن تسديد الضرائب عينا ليس للنقد أي دور ليلعبه، هكذا عمل الاحتكاك بالفرنسيين بإدخال النقد على تصديع الصرح الاجتماعي.

لقد كانت القبائل في الأقاليمالخاضعة للفرنسيين ملزمة بدفع الضرائب نقدا، افترضت هذه الالتزامات ضرورة الحصول على القطع النقدية، و هو ما دفع القبائل إلى بيع كل احتياطاتها من القمح أو بعضها، و كلما طال احتلال القبائل قبائل جديدة كلما تعمم تبادل القمح بالنقد(عدي الهواري ، 2005 : 70).

و جاء انفتاح التجارة الخارجية (كان التجار الأوروبيين ينقلون القمح نحو الموانى ليصدّر من هناك إلى مرسيليا) ليشكل الطامة الكبرى بالنسبة للفلاح الجزائري، لأن أسعار القمح كانت شديدة التقلّب وهو ما يؤكده أندري نوتشي :﴿ أدى الاحتكاك بالاقتصاد الفرنسي و هو من نوع ليبرالي رأسمالي إلى ارتفاع في الأسعار لم يستفد الفلاح دوما، لقد انتقل من نمط اقتصادي مقفل إلى نمط اقتصادي مفتوح دون أن يكون مستعدّا ماديا لمثل هذا التغيير، و كان عليه بالتالي أن يخضع لأوليّات لا يعرف كيف يقدرّها ﴾.(عدي الهواري ، 2005: 70)

كما أنّ الفلاح الميسور الذي كان يستطيع ممارسة الاستهلاك الذاتي بفضل مساحة أرضه فلم يفعل ذلك لأنه لم يصمد أمام الجاذبية النقدية و هو ما يذكره ياكونو: ﴿ حتى إن كبار الملاكين الذين أغرتهم المؤسسات التجارية لم يتمكنوا من الصمود أمام طعم المبادة بالنقد فكانوا يفرغون الإهراءات التي تفترض الحكمة الحفاظ عليه مليئة، و كانوا بالتالي يجدون

أنفسهم عاجزين عن تقديم ما يلزم للخماسين، كما كانو يفعلون سابقا ﴾﴿.(عدي الهواري ، 2005: 71)

إن دخول الجزائر في نطاق الاقتصاد النقدي ، قد ترتبت عنه نتائج وخيمة على حياة الفلاحين الجزائريين منها :

أولا : زوال عادة تخزين الحبوب في المطامير، هذه المطامير التي لعبت دورا هاما في إنقاذ الجزائريين من الهلاك أثناء المواسم الفلاحية الصعبة، حيث كانت تشكل احتياطيا استراتيجيا و يعود سبب زوالها إلى تصدير القمح الجزائر إلى فرنسا على نطاق واسع.

ثانيا : حاجة الجزائريين إلى النقد دفعت بهم إلى بيع متوجاتهم الحيوانية و النباتية بأسعار زهيدة، بل أن منهم من اضطروا إلى بيع محاصيلهم قبل حصادها و أصوافهم قبل جزها(مغنية الأزرق ، 2007 :91).

2 ـ من الناحية الاجتماعية :

لقد أكدت الدراسات أن البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري الذي يقوم على القبيلة كإطار سياسي واقتصادي و منها استمدت المقاومة الشعبية في بداية الاحتلال شدتها و هو ما أدهش المستعمر في بداية الاحتلال و جعل الجنرال بيجو نفسه يصرّح أما مجلس النواب: ﴾ لو كان سكان الجزائر قوما آخرين غير العرب، أو كانوا يشبهون شعوب الهند المخنثة لما أوصيت أبدا بصرف الأموال الطائلة في سبيل تعمير البلاد بالعساكر و الجنود، و لكن وجود هذه الأمة القوية العتيدة المستعدة كامل الاستعداد للحرب، و المتفوقة على العناصر الأوروبية، التي كنا ننوي إدخالها إلى البلاد كل ذلك يحتم علينا أن نختار العناصر

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 141 -161

القوية من الأوروبيين لتوطينهم أمام أولئك العرب وجنبا إلى جنب معهم، و بين ظهرانيهم ﴾. (مصطفى الأشرف ،2004: 64)

من أجل تثبيت أقدام فرنسا في الأراضي الجزائرية و بغية الوصول إلى هدفها و هو احتلال الكامل رأت السلطات الفرنسية أن ذلك لا يمرّ دون القضاء على القبيلة التي هي أساس التنظيم الاجتماعي في الجزائر، فراحت تصدر القوانين و التشريعات العقارية التي تهدف في الأساس إلى تحطيم بنية المجتمع الجزائري، فلقد كانت لهذه السياسة التعسفية آثارا وخيمة على المجتمع الجزائري في تلك الفترة تمثلت في :

أ/ تحطيم بنية المجتمع الجزائري و تفكيك أواصره :

لقد كان هدف الإدارة الفرنسية منذ البداية هو تفتيت القبيلة و القضاء على التنظيم الاجتماعي التقليدي في الجزائر، و تبين هذا منذ صدور القرار المشيخي في 22 أفريل 1863 المعروف تاريخيا باسم : سيناتوس كونسولت، فسعت بشتى الطرق إلى تفكيك أواصر القبيلة، و أن استمرار المقاومة ما هو إلا نتاج القبيلة في الجزائر، لذا كان لا بود من تفكيك هذه القبيلة أو تحطيمها نهائيا حتى تضع المقاومة أوزارها. إضافةإلى تحقيق هدف المستوطنين الأوروبيين في الجزائر وهو الحصول على مزيد من الأراضي الخصبة و أراضي العرش.

لقد تزعزع البناء الاجتماعي بفعل انتزاع الملكيات العقارية و تقسيم لأراضي الرعي الجماعية والإقامة الحضرية في السهول العليا الداخلية (عدي الهواري ،2005: 117) ، لقد أدى تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت 1863 و الذي شكل أرضية صلبة لبقية القوانين العقارية التي تلته إلى إحداث تغييرات جذرية على بنية القبائل، حيث تم تفتيتها و

تحويلها إلى وحدات إدارية صغيرة و هي الدواوير، و قد أطلق على هذا الكيان الإداري المصطنع اسم مركب هو الدوار-كومين (douar-commune)و هو يتكون في الغالب من مجموعات سكانية غير متجانسة، هي في الأساس بقايا القبائل المتفتتة (صالح حيمر ، 2014 : 276).

فتنفيذا للقرار المشيخي أنشئ 656 دوارا في المقاطعات الجزائرية الثلاثة و ذلك على حساب تفكيك القبائل (صالح حيمر ،2014 : 276)، من أجل القضاء على الحواجز في نقل الملكية و يزيد من عملية السيطرة على الأرض و مراقبة السكان، و إنشائها المكاتب العربية بعد سنة 1844 ، لمراقبة تحركات السكان ومحاولة التغلغل في عمق القبائل الجزائرية ، إضافة إلى صدور تعليمة الأمير جوزيف نابليون في ديسمبر 1858 التي أعفت الجزائريين العاملين لدى الأوروبيين من دفع الضريبة للقبيلة و دفعها للإدارة الفرنسية عوض ذلك حيث نصت هذه التعليمة :

﴿ لقد قيل أن القبيلة هي قاعدة التنظيم الاجتماعي للعرب، علينا أن نمكن التنظيم الفرنسي ليشمل مختلف تجمعات الأهالي في بلدتنا، عليكم أن تفضلوا الاتجاهات الطبيعية و التي بحضور حضارتنا المتفوقة، فإن القبيلة عليها أن تتفتت بهدف اندماجنا في تنظيمنا، بواسطة هذه الوسائل و هذه الوسائل وحدها سوف نصل إلى كسر تماسك القبيلة، و الانتزاع منها على الخاصية السياسية ليحل محلها تنظيمنا الإداري ﴾. (Joseph. Napoléon, 1885:76) (

لقد كانت لهذه السياسة آثارا كبيرة على المجتمع الجزائري و على القبيلة بشكل كبير، و من الأمثلة عن ذلك تفكيك قبيلة عكرمة الغرابة إلى 16

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 141 -161

فصيلة بعدما كانت تجمعها من قبل ثلاثة أقسام كبرى (القواليز ، القرابة، قربوسة) و قبيلة الفراقة (عدة بن داهة ،2007: 25) التي قسمت أراضيها بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 16 جوان 1866 إلى دوارين يجمع كل منهما ثلاثة فصائل كما أن مساحة الأراضي الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة و المقدر ب: 12.556 هكتارا و تضمن العيش ل : 2.385 ساكنا قسمت إلى ملكيات فردية على 948 شخصا (صالح حيمر،2014 : 276).

لقد كانت نتيجة هذه المراسيم سيئة على المجتمع الجزائري فتفتت القبيلة إلى دواوير بفعل تحديد أراضيها وإخضاعها للبيع، فقد بذلك الجزائريون في الريف الإطار الملائم الذي ينظم حياتهم ويحفظ لهم مصدر رزقهم و أصبح الفرد بعد أن لم تعد القبيلة تحميه و تقد له العون أعزلا في مواجهة إجراءات الإدارة الفرنسية الجائرة (ناصر الدين سعيدوني ، 2000 : 32).

ب/ المجاعات و انتشار الفقر :

لقد نجم عن السياسة الفرنسية فصل الفلاح عن أرضه، و تحوله من مالك للأرض إلى خماس في أراضي غيره، حيث امتدت ساعات عمله من الرابعة صباحا إلى الساعة الثامنة مساءا بأجر قليل (رابح لونيسي ، 2007 : 85) ، بعدما أن فقد أخصب أراضيه الزراعية، علما أن الزراعة الأهلية كانت في سنوات المطر تغطي حاجيات كل السكان (عدي الهواري ، 2005 : 69) ، و بالتالي انهار مستوى دخل العائلات الجزائرية إلى حدّ أقل مستويات الدخول في العالم فلم يتجاوز أجر العامل

اليومي 04 فرنكات عام 1920، و 08 عام 1935 و12عام 1954. (بشير بلاح ، 2009 : 85) .

و تبين أن تدهور الوضع الاقتصادي للأهالي، الذين تضرروا كثيرا من مصادرة أملاكهم، هو أكبر داء يئن منه المجتمع الجزائري، والذي أخاط الغل بعنق الأيسر و مازادها قمع السنوات الأخيرة حدة شدة السياسة الاستعمارية القائمة على نهب و سلب ممتلكات الأهالي الجزائريين، حتى بلغ الفقر حدّا لا مزيد عليه، بحيث أصبح كل جزائري مسلم تحت كابوس الجوع ، يرى طريق مستقبله محفوفة بآلام و حياته يهددها خطر البؤس و الشقاء.

لقد وصل الفقر إلى نسبة 90% (أحمد بن عمر ، 2007 :65) ، و في هذا الأمر جاء قول أحد المؤرخين الفرنسيين: ﴿ بأن الأهالي المردين من أملاكهم بدون تعويض بلغ بهمم الشقاء إلى حد التسوّل ...﴾ (مصطفى الأشرف ، 2004 : 203).

و في هذا السياق جاء أيضا تصريح أحد كبار أطباء الجيش الإفريقي ماريوس نيكو لابول يصف حال الأهالي: ﴿ كل ما تقع عليه العين هنا، حين يصل الإنسان يبعث على الحزن و الأسى فالأهالي أصبحوا في حالة يرثى لها من البؤس و الشقاء، و قد توافد إلى هذه المدينة من جميع البلدان حشد كبير من الكادحين المتعطشين للمال، أمّا رجال الصناعة فهم يحاولون أن يستغلوا الوافدين الجدد و كل واحد هنا من عسكريين وبورجوازيين، يفعل ما يروق له من غير حسيب ولا رقيب ﴾.(مصطفى الأشرف ، 2004 : 203).

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 141 -161

ضف إلى ذلك اندثار الهياكل الاجتماعية في خضم سنوات البؤس و الشقاء التي ضربت المجتمع الجزائري في العمق، حيث أرادت السلطة الاستعمارية طمس الهوية الجزائرية بكل الوسائل المتاحة، و ذلك عن طريق هدم القرى و طرد السكان الأهالي من ممتلكاتهم، كل هذه الإجراءات المشددة و الإجرامية أدت إلى انتشار الأوبئة و المجاعات، مما أدى ببعض القرى إلى الاختفاء كليا من الوجود، كما أدت إلى تغيير ديمغرافي واجتماعي و اقتصادي في حياة الأهالي الجزائريين (الشريف كمال الحسني ، 2009 :123).

لقد أدت مجاعات 1867- 1868 و التي تعد أكبر كارثة إنسانية تعرضت لها الجزائر في العصر الحديث، حيث تسببت في هلاك ربع (4/ 1) سكان عمالة قسنطينة وحدها حوالي 400.000 شخص و خلفت عددا هائلا من اليتامى و المشردين و أدت إلى نزوح سكاني كبير من الهضاب العليا و حواف الصحراء باتجاه منطقة التل فرارا من الموت المحتوم (رمضان بورغدة ، 2009 : 366) ، فنظر لما تركته المجاعات من آثار سيئة في نفوس الجزائريين فإنها بقيت عالقة في الاذهان، يستشهدون بها كحوادث تاريخية تتفرد بها بعض السنوات كقولهم ﴿ عام القحط ﴾ أو ﴿ عام الشّر ﴾(عدة بن داهة ، 2012 :15).

و على سبيل المثال لا الحصر، فان الدكتور فيتال (Vital)الذي كان مقيما في قسنطينة خلال مرحلة المجاعة أشار في رسالته إلى صديقه إسماعيل أوربان ، مستشار نابليون الثالث إلى أن حوادث السرقة قد ارتفع تعدادهابوضوح خاصة سرقة الحبوب و الماشية مع التهديد باستعمال السلاح ، و أكد أن الشائعات انتشرت بين السكان، و مفادها

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 141 -161

بأن السلطات بسبب تفاقم المجاعة أباحت فعل السرقة، و أنّ من لا يملك شيئا يستطيع أن يحصل عليه بالقوة من لدّن من لا يملكه (رمضان بورغدة ، 2009 : 366) . ومن أجل الحصول على ما يسد الرمق على أمل الاستمرار في الحياة، فضل الكثير من الناس اقتراف فعل السرقة بهدف الدخول إلى السجون، التي أصبحت تعج بأناس دخلوها مع سبق الإصرار و الترصد، لأن الحياة أفضل داخلها و أحسن بكثير من الحياة خارجها في زمن المجاعة.

و يصف المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان هذه المجاعة الرهيبة التي ضربت الجزائر في هذه الفترة من خلال ما يلي : ﴿ لقد كان البؤس فضيعا إلى درجة أن الجائعين كانوا يتقاتلون من أجل الفضلات، حيث أن هناك مدنا أصبحت فيها عملية إزالة القاذورات غير مجدية، لقد نبشوا الأرض و أخرجوا الحيوانات، كما ذكرت حالات أكل لحوم البشر ﴾. (Charles André Julien , 2007 : 439)

كما يذكر محمد الصالح العنتري أن هذه المجاعات و القحط قد تركت آثارا سيئة على سكان قسنطينة، و من أهم هذه الآثار التي خلفتها انتشار الأوبئة الفتاكة بينهم الكوليرا و التيفوس وغيرها، و ضياع الثروات المدخرّة، و بيع العقارات و الأراضي تحت الضغوط المختلفة التي أحاطت بهم، ومنها الديون التي تراكمت عليهم من جراء الضرائب العقارية غير المدفوعة، و فوائد القروض الربوية التي كانوا يلجأون إلى أخذها من البنوكو المرابين اليهود وغيرهم (محمد الصالح العنتري ،1974 : 78).

ج/ بث عناصر دخيلة على المجتمع الجزائري :

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر مباشرة رأت السلطات الفرنسية أن لا وجود لها في أرض الجزائر دون حركة استيطانية شاملة و مدعومة من كامل الدول الأوروبية مثل :الأسبان، الذين استقروا بضواحي العاصمة منحتهم الإدارة الفرنسية قطعا أرضية حولوها إلى مزارع و في حوالي 1845م قدّر عددهم حوالي 25.000 نسمة، كانوا يشتغلون كفحامين و مزارعين للبقول و مصلحين للأرض (عدة بن داهة ، 2012 :32).

و في سنة 1866 سجلت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر الأرقام التالية :

ـــ الفرنسيون : 220.000 نسمة

ـــ الأجانب : 217.000 نسمة من بينهم 142.000 أسباني ، 44.133 ايطالي ، 15.333 مالطي، و حوالي 15.000 من مختلف البلدان الأوروبية (ألمانيا ، سويسرا ، بلجيكا، اليونان ، بولندا ، بريطانيا ...).

اليهود : 43.000 نسمة (عدة بن داهة ، 2012 :36).

د/ الهجرة القسرية :

إضافة إلى هذا أيضا عملت إدارة الإحتلال على تشجيع سياسة التهجير بتكريس كل الطرق الممكنة لطرد السكان الأهالي من أراضيهم وممتلكاتهم، التي تشكلت كعوامل لظهور حركة الهجرة، التي جسدتها جماعات سكانية مختلفة الفئات والأعمار، ومن مختلف أرجاء القطر الجزائري.(قليل مليكة ، 2008 : 16).

وتعتبر الهجرة ظاهرة حتمية أفرزتها جملة من عوامل مختلفة (اجتماعية، نفسية واقتصادية ..) التي خلفتها الإجراءات والقوانين الفرنسية إبان الفترة الكولونيالية، والمتمثلة في مصادرة الأراضي الخصبة وفرض

الضرائب المجحفة التي أثقلت كاهل الجزائريين عمار بوحوش ، 1969 :187) ،بالإضافة إلى سياسة التجنيد الإجباري. أما العامل الإقتصادي فهو حاجة فرنسا إلى الأيدي العاملة في المصانع كل هذه العوامل وأخرى دفعت الجزائريين إلى الهجرة إلى فرنسا والبلدان العربية بحثا على سبل العيش الكريم.(ناهد دسوقي ، 2010: 110)

اتخذت الهجرة في أول الأمر طابع التنقل القصير أي الهجرة نحو الأرياف أو ما يسمى بالهجرة الداخلية، ثم توسع نطاقها وتطورت إلى التنقلات البعيدة ما يسمى بالهجرة الخارجية إلى البلدان المجاورة، وهذا راجع لاشتداد سياسة التجريد لممتلكات الأهالي التي تعد المصدر الرئيسي للعيش، وأمام هذه الوضعية وجد الفلاح نفسه أمام خيران لا ثالثة لهما إما الانكماش على نفسه والعيش في بؤس شديد أوالهجرة إلى الخارج للبحث عن لقمة العيش له ولأسرته.(علال ليندة ، 2009 : 180)

كانت هذه الظروف والأوضاع التي أفرزتها تطورات السياسة الاستعمارية في الجزائر، سببًا مباشراً في موجات الهجرة الكبيرة التي شهدتها البلاد، فكلما قامت ثورة فشلت التي تليها موجة من الهجرة فرارا من العقوبات التي سوف تسلطها الإدارة الاستعمارية على قادتها، ومن شارك فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.(الغالي الغربي ، 2007 : 123)

3 ـ من الناحية الثقافية :

لم تقتصر آثار السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر لتنحصر على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي فقط لم مسّت جوانب أخرى كانت أخطر على المجتمع الجزائري و على الهوية والشخصية الوطنية و نعني

بذلك الجانب الثقافي التعليمي، الذي كان أحد أهداف السياسة التشويهية الفرنسية في الجزائر.

لقد نظرت الإدارة الاستعمارية على أن الأوقاف تمثل عقبة في وجه مشروع فرنسا الاستيطاني في الجزائر، و هو ما جعل أحد الكتاب الفرنسيين يقول : ﴿ إن الأوقاف تتعارض و السياسة الاستعمارية و تتنافى مع المبادئ التي يقوم عليها الوجود الاستعماري في الجزائر ﴾.(ناصر الدين سعيدوني ، 2003 : 250)

فبعد مدة قصيرة من الغزو قامت السلطات الاستعمارية بالاستيلاء على الأوقاف الإسلامية، فبضربها للأوقاف تكون قد حققت هدفين :

الهدف الأول : يتمثل في الحصول على المزيد من الأراضي للاستيطان.

الهدف الثاني : توجيه ضربة قوية للتعليم العربي الإسلامي، باعتبار الأوقاف الركيزة الأساسية لهذا التعليم.

هذا ما جعل الكسي دو طوكفيل يقول في تقريره عن الجزائر عام 1847 : ﴿ إن المجتمع الجزائري كان يوجد فيه عدد كبير من المؤسسات الخيرية التي كان هدفها تقديم يد العون للمحتاجين و التربية العمومية وضعنا يدنا على كل مكان على عائداتها، و حولناها عن مقاصدها السابقة لقد أنقصنا عدد المؤسسات الخيرية، و تخلينا على المدارس، و فرّقنا حلقات الدروس، انطفأت الأنوار من حولنا توقف توظيف رجال الدين ورجال القضاء، بمعنى أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أكثر بؤسا، أكثر فوضى، أكثر جهلا، و أكثر بربرية مما كان عليه قبل أن يعرفنا ﴾.(ألكسي دو توكفيل ، 2007 : 126)

ففي قرار 08 سبتمبر 1830 : الذي نص على أحقية السلطات العسكرية الفرنسية في الاستحواذ على أملاك موظفي الإدارة التركية، و تبعه مرسوم 07 ديسمبر 1830 الذي وضع الأملاك العامة و بالتالي الأوقاف تحت مراقبة المدير العام لمصلحة الأملاك العامة.

و في قرار 01 اكتوبر 1844 الذي أدخلت الأوقاف بموجبه في نطاق التعامل التجاري و التبادل العقاري، مما جعل فرنسا تستولي على أراضي الوقف التي كانت تشكل نصف الأراضي المزروعة الواقعة بضواحي الدمن الجزائرية.

وفي 30 اكتوبر 1858 صدر مرسوم بموجبه قد تم إخضاع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا، و قانون 1873 الذي استهدف تصفية أوقاف المؤسسات الدينية لصالح التوسع الاستيطاني الأوروبي في الجزائر.

لقد كانت مؤسسة الأوقاف هي المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الدينية و التعليمية في الجزائر و هذا ما فهمه الإدارة الاستعمارية وسعت إلى التخلص منه، و بالتالي الاستحواذ على الأراضي و القضاء على الهوية لدينية التعليمية في الجزائر.

ففي سنة 1850 كتب الجنرال بيدو في مذكراته بأنه كان في قسنطينة ، سنة 1837 تسعون مدرسة ابتدائية يحضرها من ألف إلى ثلاثمائة إلى ألف و أربعمائة تلميذ، و لكن في سنة 1850، لم يكن فيها أكثر من ثلاثين مدرسة ، يحضرها ثلاثمائة وخمسون تلميذا فقط، أما بخصوص التعليم العالي، فقد أشار إلى ان عدد الطلاب، سنة 1837 كامن من

ستمائة إلى سبعمائة ، و لكن في سنة 1850 انخفض عددهم إلى ستين طالبا فقط (أبو القاسم سعد الله ، 1992 : 265).

خاتمة :

وفي الأخير نستنتج بأن فرنسا ومعمريها الذين ادعوا أنهم حملة الرسالة الحضارية إلى الجزائر قاموا باغتصاب ممتلكات الجزائريين وضربوا بنيتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبالإضافة إلى تجريده من ممتلكاته ومن إنسانيتهم، ومارسوا ضدّه مختلف أشكال التمييز العنصري فجعلوهم يعيش في ظلمات الظلم والجهل والفقر ثم أصبحوا يسخرون منه، وينعتونهم بأقبح الصفات (الفقراء، الجهال، المتسولون، العبيد) ونسوا أنهم السبب في ذلك، أليسوا هم من حرموهم جميع حقوقهم المشروعة لهم كالعمل والتعلم وما إلى ذلك من الحقوق التي عاش الجزائري محروما منها لمدة طويلة من الزمن.

*** قائمة المصادر و المراجع:**

1 ــ المصادر :

أ ـــ بالفرنسية :

1. NapoléonJoseph : circulaire du 05 décembre 1858, bulletin officiel de L'Algérie et des colonies, paris :1858.

ب ــ بالعربية :

1. العنتري محمد الصالح: مجاعات قسنطينة، تح : رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974.
2. دوطوكفيل آليكسي: نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر. إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2008.

ISSN: 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
ص.ص 141 -161

2 ــ المراجع :

أ ــ الكتب بالفرنسية :

1. Ageron Charles robert : histoire de l'Algérie contemporaine, paris , 1997.

ب ــ الكتب العربية :

1. الغالي غربي، إبراهيم لونيسي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007م، ص ص 312-313.
2. الأشرف مصطفى : الجزائر الأمة و المجتمع ، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2007.
3. الهواري عدّي : الاستعمار الفرنسي في الجزائر – سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1830-1960 ، تر : جوزيف عبد الله ، ط1 ، دار الحداثة للطباعة و النشر ، بيروت ، 1983.
4. الحسني كمال دحومان الشريف: أشراف الجزائر و دورهم الحضاري في المجتمع الجزائري، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.
5. بوحوش عمار : التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، بيروت، 1997.
6. بن داهة عدة : الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ج1، ط1، المؤلفات للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.
7. بن داهة عدة : الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ج2، ط1، المؤلفات للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.
8. دسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، مص، 2008.
9. سعيدوني ناصر الدين : الملكية و الجباية في الجزائر اثناء العهد العثماني ، البصائر للنشر والتوزيع ، ط2 ، الجزائر، 2012.

10. سعيدوني ناصر الدين : الجزائر منطلقات و آفاق،دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.

11. سعد الله أبو القاسم : الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

12. لونيسي رابح، بلاح بشير، وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989م، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ـ المقالات :

بالعربية :

1. أحمد بن عمر : الحالة الاقتصادية في الجزائر،جريدة المنار، العدد 4 ، دار البصائر للنشر، الجزائر ، 2007.

2. بورغدة رمضان: مصادرة الأراضي و الضرائب و الغرامات و أثرها على المجتمع الجزائري، مجلة البحوث و الدراسات الانسانية، العدد 03 ، ، منشورات جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة ، الجزائر ، جوان 2008.

4 ـ الأطروحات الجامعية :

1. حيمر صالح : السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 – 1930) ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، السنة الجامعية 2013/ 2014.

2. قليل مليكة: هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا 1900-1939م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف، لمياء بوقريوة، جامعة باتنة، 2008.

5 ـ الملتقيات :

1. فارح رشيد: المحطات الرئيسة لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال و أثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري ، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 ، المركز الوطني

للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، المنعقد بسيدي بلعباس يومي 20-21 ماي 2006.

2. علال لندة: الهجرة الجزائرية نحو فرنسا أسبابها ونتائجها، أعمال الملتقى الدولي حول التطور التاريخي لصورة الجزائري في الخطاب الكولونيالي، جامعة سكيكدة، 2009.

للإحالة على هذا المقال:

ـ فؤاد عزوز ، (2020)، «انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري». **المواقف**، المجلد: 16، العدد: 03، سبتمبر 2020، ص. ص 141- 161.